

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جمهورية مصر العربية
مجلس الدولة

رئيس الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رقم التبليغ:	١٢٧٠
بتاريخ:	٢٠١٧/٧/٢٦

ملف رقم: ١٩٤٤/٤/٨٦

السيد الأستاذ الدكتور/ وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية

خيتا طيبة وبعد...

فقد اطلعنا على كتابكم رقم (٨٧٦) المؤرخ ٢٠١٦/٤/٣ بطلب الرأي بشأن جواز استمرار إعفاء الحوافر
والبدلات الخاصة ببعض أعضاء هيئة البحوث بالمركز القومي لبحوث الإسكان والبناء من الضريبة
تنفيذاً للأحكام السابقة الصادرة لهم، وذلك في ضوء المادة (١٥) من قانون ربط الموازنة العامة للدولة رقم (٣٢)
لسنة ٢٠١٥ الصادر بتاريخ ٢٠١٥/٧/١ .

ونفيد: أن الموضوع عُرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة
بتاريخ ١٢ من يوليو عام ٢٠١٧م، الموافق ١٨ من عام ١٤٣٨ هـ؛ فتبين لها أن إفتاءها استقر
على أن نكول الجهة الإدارية طالبة الرأي، أو عرض النزاع عن تزويد جهة الفتوى المختصة بما طلبته
من بيانات ضرورية للفصل في الموضوع، رغم حثها على ذلك أكثر من مرة، إنما ينبى عن عدولها
عن طلب الرأي، أو عرض النزاع على الجمعية العمومية، مما يقتضى معه حفظ الموضوع.

وبناء على ما تقدم، ولما كان الثابت من الأوراق أن إدارة الفتوى المختصة طلبت بموجب كتبها المؤرخ
آخرها ٢٠١٦/١١/١٣ من وزارة الإسكان موافقتها بالمستندات والأوراق اللازمة لإبداء الرأي في الموضوع



مجلس الدولة
مركز الفتوى والتشريع
بمبنى المجلس القومي للبحوث
بمدينة نصر، القاهرة

محل العرض بيد أنها نكلت عن موافقتها بالبيانات المطلوبة، الأمر الذي يُعدُّ عدولاً من جانبها عن طلب الرأي،
ومن ثم يغدو متعيّناً حفظ الموضوع.

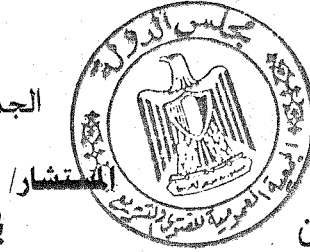
لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع، إلى حفظ الموضوع لنكول الجهة الإدارية
عن تقديم ما طلب منها من بيانات، وذلك على النحو المبين بالأسباب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريراً في: ٧/١٨/٢٠١٧

رئيس
الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع
يحيى أحمد راغب دكروري
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة



رئيس
المكتب الفني
المستشار/
مصطفى حسين السيد أبو حسين
نائب رئيس مجلس الدولة
معزز

مجلس الدولة
مركز المعلومات والدراسات والبحوث
مكتب الفتوى والتشريع